ربط وجهات نظر الرأي العام وأصحاب المصلحة بشأن تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

د. ياسمينة أبو الزهور
جامعة برينستون

الأهمية المتزايدة لتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من خلال الجمع بين الرأي العام ورؤى الخبراء، تبحث هذه الورقة البحثية في كيفية ترجمة تصورات مخاطر المناخ إلى مطالبات باتخاذ إجراءات حكومية، والاستثمار، وإصلاحات حوكمة.

في النصف الأول من عام 2025، اجتاحت حرائق الغابات ضواحي القدس[i]، وضربت فيضانات مفاجئة منطقة السيق[ii] في البتراء، ورفعت موجة حرارية تاريخية درجات الحرارة في الإمارات العربية المتحدة إلى 50.4 درجة مئوية - وهي أعلى قراءة مسجلة[iii] في شهر أيار/ مايو. ليس من المستغرب أن تُصنّف التقييمات الإقليمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها منطقة معرضة[iv] بشكل فريد لتغير المناخ. ترتفع درجة الحرارة في المنطقة بمعدل أسرع بمرتين تقريبًا من المتوسط العالمي - حوالي 0.46 درجة مئوية لكل عقد منذ عام 1980 - وقد ترتفع بما يصل إلى 4 درجات مئوية بحلول منتصف القرن[v]. تعكس هذه الكوارث المتتالية اتجاهًا إقليميًا أعمق، مما يُمهد الطريق لتحليل هذه الورقة البحثية لكيفية إدراك مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأصحاب المصلحة الخبراء لمخاطر المناخ المتزايدة، وتحديد مسارات بناء القدرة على الصمود.

تعتمد هذه الورقة البحثية على مصدرين جديدين للبيانات. أُجري مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة، بشكل مباشر مع أكثر من 13,000 مشارك من تونس والمغرب وموريتانيا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والكويت. ووجد المسح أن أغلبية واضحة تعتبر تغير المناخ يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي، حيث تُعدّ ندرة المياه الشاغل البيئي الأبرز. استطلع مسح يوروميد 2025 آراء 679 متخصصًا - **من بينهم 256 من ثماني دول** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جوارها الجنوبي[vi] **- من مسؤولين حكوميين وأكاديميين وقادة** أعمال ومنظمات غير حكومية وخبراء فنيين. **يضع أصحاب المصلحة هؤلاء التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ضمن أهم أولويات التعاون الأورو- متوسطي**. من خلال الجمع بين الرأي العام ورؤى الخبراء، تبحث هذه الورقة البحثية في كيفية ترجمة تصورات مخاطر المناخ إلى مطالبات باتخاذ إجراءات حكومية، والاستثمار، وإصلاحات حوكمة ضرورية لبناء قدرة مستدامة على الصمود.

تصورات التهديد المناخي والإجراءات ذات الأولوية

أصبح تغير المناخ مصدر قلق أمني واضح في جميع أنحاء المنطقة، حيث يصنفه 56% من مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآن على أنه "تهديد خطير" للأمن القومي، وتتراوح هذه النسبة بين 74% في تونس و40% في الأردن (انظر الرسم البياني 1)[vii]. تتصدر القضايا المتعلقة بالمياه قائمة التحديات البيئية الشائعة - مياه الشرب الملوثة (18%)، ونقص الموارد المائية (16%)، والمجاري المائية الملوثة (7%)، حيث تشكل مجتمعةً 41% من الخيارات الأولى أو الثانية، وتتراوح هذه النسبة بين 55 % في تونس و 29%في الكويت (انظر الرسم البياني 2)[viii]. هذه النتائج مفهومة، إذ تضم المنطقة 15 دولة من 20 دولة هي أكثر الدول التي تعاني من شحّ المياه في العالم[ix].

الرسم البياني 1:
تصورات تغير المناخ باعتباره "تهديدًا خطيرًا" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024-2023

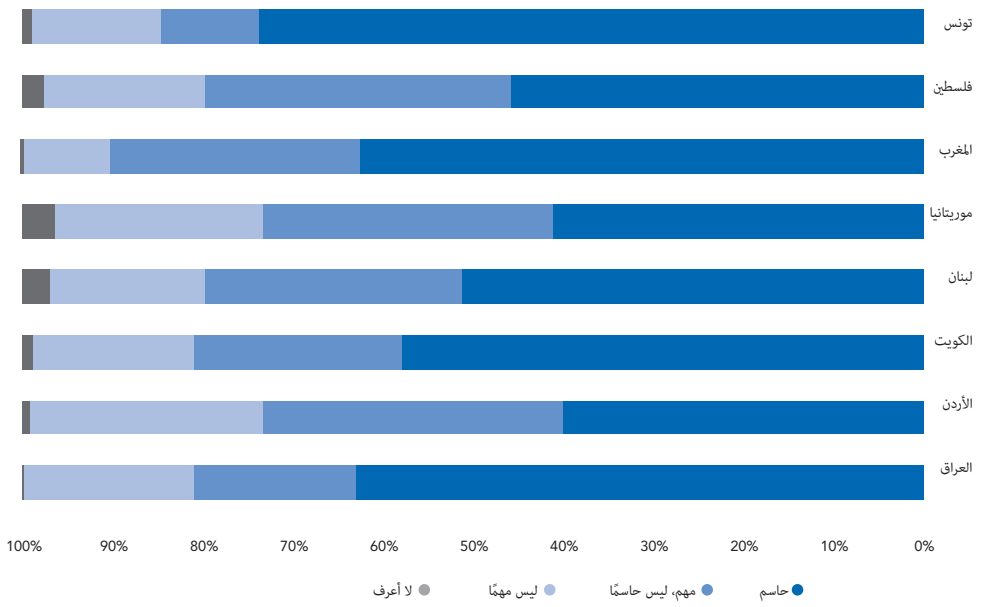

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: إلى أي مدى ترى كلًا مما يلي تهديدًا لمصالح الأمن القومي؟ تغير المناخ

الرسم البياني 2
أهم التحديات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023-2024

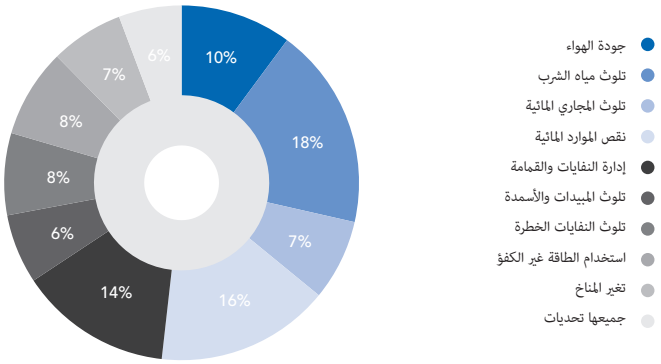

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: أيٌّ مما يلي يُعدّ أول وثاني أكبر التحديات البيئية التي تواجه [بلدك]؟

يتوافق مجتمع السياسة في المنطقة مع القلق العام. في مسح يوروميد 2025، **صنّف واحد من كل أربعة من أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "البيئة والتكيف مع المناخ والطاقة كأولوية قصوى لميثاق أوروبي متوسطي جديد**[x]- في المرتبة الثانية بعد التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار (36%)، ومتقدمًا بفارق كبير على التعاون الاجتماعي والثقافي (13%)، والأمن وإدارة النزاعات (11%)، والحوكمة وسيادة القانون (11%)، والهجرة والتنقل (4%)[xi]. **يشير هذا التوافق إلى أن التهديدات المتعلقة بالمناخ، وخاصةً شحّ المياه، تتصدر أجندة الأمن في المنطقة.**

الرسم البياني 3
س١٤: ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟ (فئات مُستقاة من إجابات مفتوحة)

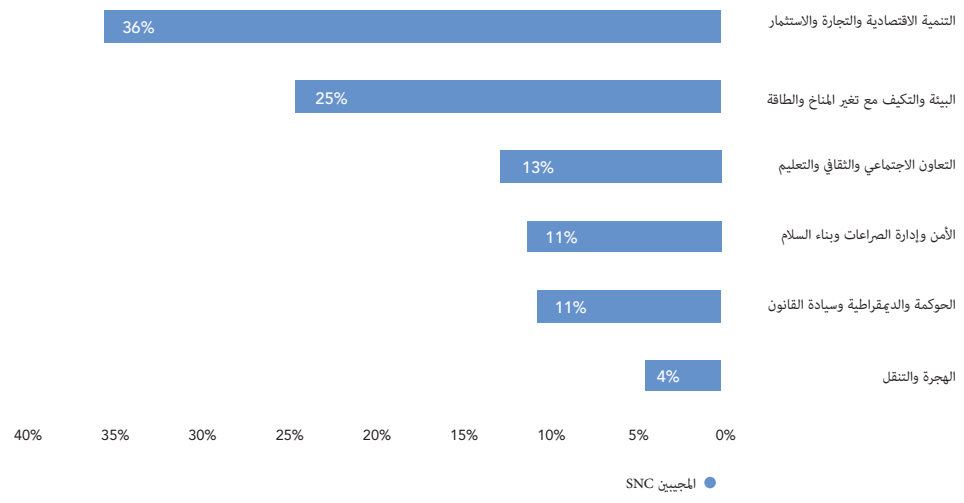

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض الم توسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إلى جانب إدراك التهديد، يُترجم المشاركون في مسح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا الشعور المشترك بالخطر إلى وصفات سياسية ملموسة. يُصنّف 87% تكثيف التعاون في مجال التكيف مع تغير المناخ كأولوية عالية أو عالية جدًا للميثاق الجديد (58% "مرتفع جدًا"، و 29% "مرتفع")[xii] لكن، **يعتقد 36% فقط أن تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال العمل البيئي والمناخي قد تقدم منذ عام 2021. ومن بين من يرون تراجعًا في حضور الاتحاد الأوروبي (28%)، أشار 16% فقط إلى أن التكيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط يحتاج إلى مشاركة أقوى**[xiii].

يعتبر التكيف المناخي أمرًا بالغ الأهمية من حيث المبدأ، ولكنه ليس المعيار الرئيسي الذي يقيم به معظم أصحاب المصلحة أداء الاتحاد الأوروبي: حيث يربط عدد قليل نسبيًا من المشاركين الاتحاد الأوروبي بالتقدم الملموس في هذا المجال.

يكشف هذا عن فجوة في الإدراك: فبينما يُصنّف التكيف كأولوية استراتيجية، فإن عددًا قليلًا نسبيًا من المشاركين يربط الاتحاد الأوروبي بتقدم ملموس في هذا المجال. أولئك الذين يعتقدون أن بروكسل قد كثّفت جهودها يستشهدون أحيانًا بالعمل المناخي كدليل، ولكن بين من يرون أن بصمة الاتحاد الأوروبي تتقلص، نادرًا ما يبرز التكيف كعامل رئيسي في هذا التصور. بعبارة أخرى، يُعتبر التكيف حاسمًا من حيث المبدأ، ولكنه ليس المعيار الرئيسي الذي يُقيّم به معظم أصحاب المصلحة أداء الاتحاد الأوروبي. بالنسبة للميثاق الجديد، يشير هذا إلى مهمتين: **توسيع نطاق التعاون في مجال التكيف لتلبية الطلب المُعلن، وضمان إظهار أي تقدم مُحرز.**

ابتكارات البنية التحتية مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والاتصال الرقمي، وممرات النقل المستدامة، يجب أن تُشكل العمود الفقري لاستراتيجية مناخية أوروبية متوسطية أكثر طموحًا، مُركزة على الإنسان.

عند السؤال عن الأدوات المهمة لهيكلة الشركات، أعطى أصحاب المصلحة في المنطقة الأورو- متوسطية الأولوية لأدوات الاستثمار (59% أعطوها أهمية "عالية جدًا")، يليها التنسيق بين المانحين (52%)، والاتفاقيات الثنائية المُعززة (49%)، والحوار السياسي المفتوح (48%)[xiv]. تدعم الشهادات المفتوحة هذه الأرقام: يُحذر **خبير فلسطيني من أن "الأمن المائي أمر حيوي للبقاء والتنمية الاقتصادية؛ وبدونه، لا يُمكن لجهود التخفيف** والتكيف أن تنجح"[xv]. **تُسلط كلماتهم الضوء على كيفية تقاطع المياه والطاقة والتنقل - ولماذا يجب أن** تُشكل ابتكارات البنية التحتية التي تُعطيها الجهات المعنية الأولوية، مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والاتصال الرقمي، وممرات النقل المستدامة، العمود الفقري لاستراتيجية مناخية أوروبية متوسطية أكثر طموحًا، مُركزة على الإنسان.

في جميع أنحاء المنطقة، يعتقد 62% من المواطنين أن على حكوماتهم "بذل المزيد" بشأن المناخ (تتراوح النسبة بين 36% في فلسطين إلى 80% في المغرب)[xvi]، ويضع ما بين 41% (الأردن) و77% (الكويت، المغرب المسؤولية الأساسية على عاتق السلطات الوطنية[xvii]. تكشف المساهمات المحددة وطنياً عن تباين مماثل في الطموح: المغرب (18% غير مشروط؛ 27% مشروط)، وتونس (27%؛ 25%) والعراق **(2%؛ 15%)** نسبياً. **سيتطلب تلبية هذه التوقعات من الحكومات - وشركائها الأوروبيين - تجاوز التعديلات المتواضعة[xviii] التدريجية نحو إصلاحات شاملة واسعة النطاق تتوافق مع كل من قلق الجمهور ومخطط سياسات مجتمع الخبراء**.

البنية التحتية، والاستثمار، والابتكار

تُظهر بيانات المسح أيضًا أولويات الجمهور والخبراء للاستثمار والبنية التحتية لتعزيز القدرة على الصمود. في جميع أنحاء المنطقة، يُؤيد المواطنون بأغلبية ساحقة إعطاء الأولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، حيث تتراوح هذه النسبة بين 89% في المغرب إلى 96% في الكويت (انظر الرسم البياني 4)[xix]. يتوافق هذا التوجه الشعبي مع الأولويات التي حددها خبراء المنطقة. **عند سؤالهم عن مدى أهمية أربعة ركائز أساسية للبنية التحتية للتكامل الإقليمي، أعطى ثلثا المشاركين (66%) أهمية "عالية جدًا" لتوسيع نطاق مصادر الطاقة المتجددة؛ بينما أعطى 61% منهم هذه الأهمية لنشر التكنولوجيا** النظيفة، و64% لبناء ممرات نقل عبر الحدود[xx]. **ويدعو البعض إلى ربط شبكات الطاقة الشمسية عبر** البحر الأبيض المتوسط لتسهيل تجارة الكهرباء عبر الحدود، والاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وتعزيز القدرة على الصمود، وتطوير ممرات نقل قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لتمكين حركة أكثر كفاءة للأشخاص والبضائع عبر الحدود[xxi].

الرسم البياني 4
دعم تطوير الطاقة البديلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2024-2023

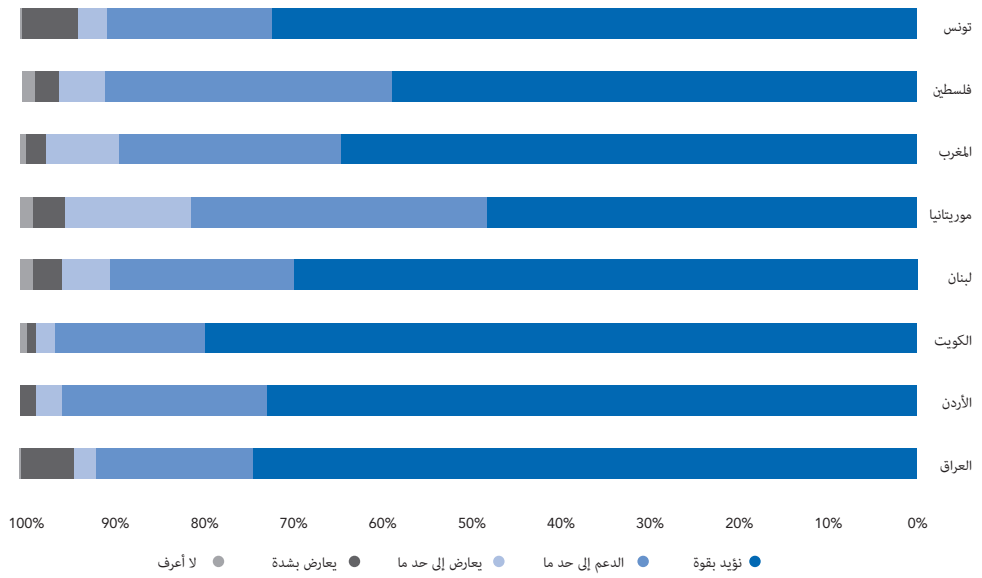

المصدر: الباروميتر العربي، الدورة الثامنة، السؤال: إلى أي مدى تؤيد أو تعارض اعتماد كلٍّ من التدابير التالية؟ هل أولت حكومتنا في أولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح [بلدك]؟

لترجمة هذه الأولويات إلى مشاريع، يتطلع أصحاب المصلحة إلى البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، وهي استراتيجية تُموّل وتُنشئ بنية تحتية ذكية ونظيفة وآمنة حول العالم، تربط المناطق من خلال شبكات رقمية وشبكات طاقة ونقل، مع تعزيز أنظمة الصحة والتعليم والبحث. يتوقع 95% من أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطوية في يوروميد أن يكون للبوابة تأثير كبير جدًا أو كبير على الارتقاء بوظائف التكنولوجيا الخضراء. لا تزال التوقعات قوية - وإن كانت تتراجع تدريجيًا - فيما يتعلق بتحديثات البنية التحتية المادية (91%)، والمواءمة التنظيمية (87%)، وتعبئة القطاع الخاص(85%)[xxii].

ستكون المعايير التنظيمية حاسمة في تحديد نجاح المشاريع. علاوة على ذلك، فبدون أدوات تمويل مُختلطة، وعمليات شراء مُبسطة، ومساعدة فنية مُستهدفة، تُواجه مشاريع المناخ الطموحة خطر التعثر.

يؤكد أصحاب المصلحة على أن المعايير التنظيمية ستكون حاسمة في تحديد نجاح المشاريع[xxiii]. وكما يُحذّر خبير تونسي، **"يجب أن تتكيف معايير الاتحاد الأوروبي مع القدرات الإدارية المحلية"**، مُشددًا على أن المعايير الصارمة قد تُهمّش المشاريع الحيوية. تؤكد التجارب الحديثة ذلك: لم تُضف تونس سوى حوالي 100 ميغاواط من الطاقة المتجددة الجديدة بين عامي 2016 و2021، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى قواعد الشراء متعددة الطبقات - المُصممة على غرار توجيهات الاتحاد الأوروبي - التي أطالت الجداول الزمنية للمزادات وثبطت المستثمرين[xxiv]. وعلى نطاق أوسع، تُحذر بنوك التنمية الأوروبية من أن التصنيف الصارم للتمويل المستدام يُعيق بالفعل الاستثمار في البنية التحتية الخضراء في الأسواق الناشئة![xxv].

يُمثل التمويل عقبة رئيسية أخرى. فبدون أدوات تمويل مُختلطة، وعمليات شراء مُبسطة، ومساعدة فنية **مُستهدفة، تُواجه مشاريع المناخ الطموحة خطر التعثر**[xxvi]. **ولسد هذه الفجوة، يُمكن للاتحاد الأوروبي إنشاء مرفق شامل يجمع رأس المال المُيسر، وضمانات المخاطر، والمساعدة الفنية المُصممة خصيصًا، مما يُساعد الوكالات الوطنية على هيكلة مشاريع قابلة للتمويل، وحشد التمويل المُشترك، ورصد أثرها.**

الحوكمة، والإنصاف، والمشاركة

بدون الحوكمة القوية قد لا تصل الأموال والمواد أبدًا إلى المجتمعات التي هي في أمسّ الحاجة إليها. ويُؤكد أصحاب المصلحة الخبراء في مسح يوروميد 2025 على هذه الوصاية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

تُمثل الحوكمة القوية حلقة الوصل بين البنية التحتية الضخمة والتكيف الواقعي: فبدونها، قد لا تصل الأموال والمواد أبدًا إلى المجتمعات التي هي في أمسّ الحاجة إليها. ويُؤكد أصحاب المصلحة الخبراء في مسح يوروميد 2025 على هذه الوصاية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية. **يُجادلون بأن الحوكمة التشاركية - التي تشمل إشراك المجالس المحلية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات مستخدمي المياه وشبكات الشباب - هي ركيزة الصمود المستدام**. إلا أن المجال غير متكافئ عمليًا: ففي مصر، يُخضع قانون المنظمات غير الحكومية لعام 2019 الجماعات البيئية للموافقة المسبقة والترهيب، لا سيما عندما تتقاطع المشاريع مع مشاريع التطوير المدعومة من الجيش[xxvii]. وتُظهر الاحتجاجات الأخيرة على بناء مشروع سياحي في محمية وادي الجمال الوطنية كيف يُمكن تهميش دعاة الحفاظ على البيئة والمجتمعات المحلية على الرغم من متطلبات التشاور الرسمية[xxviii].

يتطلب تفعيل العدالة تنسيقًا متعدد المستويات. في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال الوزارات والهيئات مُنفصلة إلى حد كبير، ومجموعات العمل الدائمة المشتركة بين الوكالات، الشائعة في أنظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نادرة - وهذه فجوة مؤسسية تُقوّض بشكل مباشر الحوكمة المناخية المُنسّقة[xxix]. **يجب على الوزارات الوطنية والسلطات البلدية ومنظمات المجتمع المدني والتعاونيات** المجتمعية أن تتعاون في تصميم وإدارة مشاريع المناخ. لكن، يُفيد أصحاب المصلحة بأن تداخل الاختصاصات، ومصادر التمويل غير الشفافة، وحتى القدرات الفنية غير المتساوية على المستوى دون الوطني، كثيرًا ما تُعيق الخطط المُحكمة الإعداد[xxx]. يُهدد التحيز الحضري العدالة، بينما تُقوّض القدرات التقنية المحدودة فعالية التنفيذ؛ لذا، يُعدّ معالجة كلا الأمرين أمرًا أساسيًا لوصول المشاريع إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر.

تتطلب معالجة هذه الثغرات في الحوكمة إصلاحًا قانونيًا - توضيح الأدوار، ومواءمة اللوائح، وضمان اللامركزية المالية - وبرامج بناء قدرات مُستهدفة تُزوّد الإداريين المحليين وقادة المجتمعات المحلية بمعرفة علوم المناخ، ومهارات إدارة المشاريع، وتقنيات المشاركة العامة. علاوة على ذلك، وكما يوضح مرفق النافذة الواحدة المُقترح، **يجب أن تُدمج أدوات التمويل المُختلط هذه الضمانات الحكومية منذ مرحلة التصميم، مما يضمن تضافر رأس المال والمساءلة**.

الاستنتاجات وضرورات السياسات

الشعور المشترك بالحاجة المُلِحّة إلى معالجة تغير المناخ وحده لن يُحقق نتائج ملموسة. يتطلب تحويل هذا الإجماع إلى تقدم ملموس مجموعة من الإجراءات المُنسَّقة (التمويل المُدمج، والأطر التنظيمية، والحوكمة التشاركية) التي تجسرالفجوة بين التصورات والتنفيذ.

يُمثّل التوافق بين الجمهور والخبراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرصةً ومسؤوليةً في آنٍ واحد. **ينظر المواطنون والجهات الفاعلة في السياسات على حدٍ سواء الآن إلى تغير المناخ - وخاصةً ندرةَ المياه والتدهور البيئي - كتهديدٍ حرج، ويطالبون باستجاباتٍ عاجلةٍ وتحويلية**. تكشف مسوحات الرأي الأخيرة عن إجماعٍ واسع، مع دعواتٍ إلى اتخاذ إجراءاتٍ حكوميةٍ أكثر حسمًا، وتركيزٍ مكثفٍ على التكيف والاستثمار في الطاقة المتجددة.

غير أن هذا الشعور المشترك بالحاجة المُلِحّة وحده لن يُحقق نتائج. تُسلّط النتائج نفسها الضوء على عوائقَ مستمرةٍ أمام التنفيذ: نقص الاستثمار، والتناقضات التنظيمية، والتشرذم المؤسسي، ومحدودية القدرات المحلية. يتطلب تحويل هذا الإجماع إلى تقدمٍ ملموسٍ مجموعةً من الإجراءات المُنسّقة التي تُجسّر الفجوة بين التصورات والتنفيذ.

أولاً، يجب على المنطقة حشد التمويل المختلط على نطاقٍ واسع. **فالمنح والقروض التقليدية غير كافيةٍ لتلبية احتياجات التكيف. ينبغي على الاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والخزائن الوطنية، التعاونَ في إنشاء منصاتٍ للتمويل المختلط تجمع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في محافظ استثماريةٍ قابلةٍ للاستثمار. من خلال الجمع بين رأس المال الميسر والضمانات والمساعدة الفنية، يمكن لهذه المرافق جذب الاستثمارات الخاصة إلى البنية التحتية للمياه والطاقة والصمود**.

ثانيًا، **من الضروري تبسيط الأطر التنظيمية في إطار البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي**، مع دمج تدابير تنفيذية مراعية للسياق على المستوى دون الوطني. إن وجود خط أساس واضح وموحد للمعايير الأساسية من شأنه

أن يمنح المستثمرين الثقة، كما أن الآليات دون الوطنية التكميلية - مثل مكاتب التصاريح الشاملة، والملاحق الإجرائية الإقليمية، وبرامج بناء القدرات المستهدفة - من شأنها أن تُمكّن البلديات والهيئات الإقليمية من تكييف الإجراءات مع قدراتها الإدارية وسياقاتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يُسهم في فتح المشاريع المتعثرة وتسريع الموافقات.

ثالثًا، يُعد ترسيخ العدالة من **خلال الحوكمة التشاركية** أمرًا بالغ الأهمية. ولكي يكون العمل المناخي مشروعًا وفعالًا، يجب أن يصل إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر. ويدعو المواطنون والخبراء على حد سواء إلى آليات تشاركية تُعلي من شأن الأصوات المحلية وتضمن استفادة المجتمعات المهمشة من تمويل المناخ. يمكن للمجالس متعددة الأطراف، ولوحات المعلومات العامة، وأدوات مراقبة المجتمع، ومنصات البيانات المفتوحة أن تساعد في تعزيز الشفافية ومنع استحواذ النخبة.

المراجع

I رويترز. "حرائق غابات قرب القدس تُجبر على إخلاء وإغلاق طرق سريعة". رويترز، 30 أبريل/نيسان 2025. فيديو، https://www.reuters.com/video/watch/idRW059030042025RP1/

II رويترز. "إجلاء سياح مع اجتياح الفيضانات لموقع البتراء الأثري". رويترز، 5 مايو/أيار 2025. فيديو، https://www.reuters.com/video/watch/idRW162705052025RP1/

III **باردسلي، دانيال**. "ما سبب ارتفاع درجات الحرارة القياسية في الإمارات؟" ذا ناشيونال، 27 مايو/أيار 2025 https://www.thenationalnews.com/news/uae/2025/05/27/why-uae-temperature-record-highest-may/

IV محمود، محمد. أزمة المناخ والمياه الوشيكة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 19 أبريل/نيسان 2024. https://carnegieendowment.org/research/2024/04/the-looming-climate-and-water-crisis-in-the-middle-east-and-north-africa-pub-92257

V **غودمان، كيلسي، دارميندرا هيراناندااني، رجا عطوي، وأكرم علمي**. "الشرق الأوسط يستعد لمكافحة تغير المناخ - قطاعه الخاص قادر على قيادة الطريق". المنتدى الاقتصادي العالمي، 7 نوفمبر/تشرين الثاني https://www.weforum.org/stories/2022/11/middle-east-climate-change-private-sector/
أركه، جوي، وعمرو حمزاوي، محرران. تغير المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التخفيف من مواطن الضعف وتصميم سياسات فعّالة. واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2024

VI في مسح يوروميد 2025، دول الجوار الجنوبي هي الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والكويت، ومصر، وليبيا، وسوريا، وإسرائيل

VII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "إلى أي مدى ترى كلًا مما يلي تهديدًا لمصالح الأمن القومي؟ تغير المناخ".

VIII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "أي مما يلي هما أول وثاني أكبر التحديات البيئية التي تواجه [بلدك]؟"

IX **رشا أبو ضرغام**، "الماء لا يأتي من الصنبور: أربعة أمور يجب أن نتحدث عنها في #يوم_المياه_العالمي"، اليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2023، https://www.unicef.org/mena/water-doesnt-come-tap

X الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط هو إطار عمل مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي، يحدد الأولويات المشتركة وينسق السياسات والاستثمارات لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا وترابطًا في المنطقة

XI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 14: "ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟" - الخيار الأول

XII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 13: "إلى أي مدى تُقيّم أهمية العناصر التالية في إطار الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط؟"

XIII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 2: "في أي مجالات مُحددة يُمكنك طرح أمثلة إيجابية على هذا الدور المُتزايد؟"؛ والسؤال 3: "في أي مجالات مُحددة كنت ترغب في رؤية تأثير إيجابي/ حضور أقوى للاتحاد الأوروبي؟"

XIV المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 12: "إلى أي مدى تُعدّ العناصر/ الأدوات التالية مهمةً في هيكلة هذه الشراكات؟"

XV المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 14 (إجابات مفتوحة).

XVI مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، السؤال: "هل تعتقد أن على حكومتنا الوطنية بذل جهود أكبر، أم أقل، أم تقريبًا بنفس القدر الذي تبذله حاليًا للتعامل مع تغير المناخ؟"

XVII مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، "وإلى أي مدى تعتقد أن كلًا مما يلي يجب أن يكون مسؤولًا عن اتخاذ خطوات لمعالجة تغير المناخ؟ حكومة [بلدك]؟"

XVIII **أندرو ليتزكوس**، "أهداف المساهمات المحددة وطنيًا بشأن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجموعة بيانات، قيد النشر

XIX مسح الباروميتر العربي، الموجة الثامنة (2024-2023)، "إلى أي مدى تؤيد أو تعارض اعتماد كلٍّ من التدابير التالية؟ هل تُعطي حكومتنا الأولوية لتطوير الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح في [بلدكم]؟"

XX المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 18: "برأيك، إلى أي مدى تُعدّ هذه الأنواع من البنى التحتية مهمة للتكامل الإقليمي؟"

XXI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 18: "برأيك، إلى أي مدى تُعدّ هذه الأنواع من البنى التحتية مهمة للتكامل الإقليمي؟"؛ والسؤال 14: "ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟"

XXII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 17: "ما هو التأثير المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية على الجوانب التالية؟"

XXIII المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 17: "ما هو التأثير المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية على الجوانب التالية؟"

XXIV REGlobal، 15 فبراير/ شباط 2023، "تخضير مزيج الطاقة: تركيز الاستثمارات على زيادة مصادر الطاقة المتجددة في تونس". https://reglobal.org/greening-energy-mix-investments-focus-on-increasing-renewables-in-tunisia/.

XXV "قواعد التمويل المستدام الصارمة للاتحاد الأوروبي تردع استثمارات الأسواق الناشئة، وفقًا للبنوك"، فاينانشال تايمز، يوليو/ تموز 2024. https://www.ft.com/content/8c1657fb-2024-4a3b-bb82-1562fddcdc51.

XXVI المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، السؤال 12: "إلى أي مدى تُعدّ العناصر/الأدوات التالية مهمة لهيكلة هذه الشراكات؟"؛ والسؤال 17: "ما هو الأثر المُحتمل لاستراتيجية البوابة العالمية على الجوانب التالية؟"

XXVII هيومن رايتس ووتش. "مصر: الحكومة تُقوّض المنظمات البيئية". 12 سبتمبر/ أيلول 2022. https://www.hrw.org/news/2022/09/12/egypt-government-undermining-environmental-groups

XXVIII **محمد عز**، "الجهود المصرية لتنمية السياحة تُعرّض شاطئ البحر الأحمر البكر للخطر، وفقًا لنشطاء بيئيين"، رويترز، 15 أبريل/ نيسان2025. https://www.reuters.com/world/africa/egypts-tourism-push-puts-pristine-red-sea-beach-risk-say-environmentalists-2025-04-15/

XXIX منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الحوكمة من أجل الرخاء المستدام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باريس: منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024)، 12–16، https://doi.org/10.1787/d0da1d30-en

XXX المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، مسح يوروميد، 2025، الأسئلة 13، 14، 16، و17